الاستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط

د. صبحي فاروق صبحي توحلة

أستاذ مساعد/ رئيس قسم القانون/ كلية دجلة الجامعة

مستخلص البحث

قبيل انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة على النظام الدولي وأظهرت حالة الهيمنة الأمريكية معززة بما تملكه من عناصر القوة, وخلال العقدين الأخيرين استخدمت الولايات المتحدة التدخل الانتقائي اعتمادا على مسوغات ايديولوجية–أخلاقية للتدخل ولحماية مصالحها القومية, وجاءت وثائق استراتيجيات الأمن القومي لتؤكد التزام الإدارة لنهج محدد في ضمان الأمن القومي الأمريكي, وقد مرت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بتطور احتلال العراق عام 2003 أعقبها ظهور تدريجي لملامح أخطاء الحروب الاستباقية وهو ما جرى تلمسه في أداء الإستراتيجية الأمريكية.

المقدمة

عقب تفكك الاتحاد السوفيتي أواخر سنة 1991 ظهرت بوادر تغيير في طبيعة الإستراتيجية الأمريكية تتواءم مع دورها العالمي الجديد في مناطق العالم المختلفة بحكم أن الإستراتيجية القديمة نمت في ظل خطر كان يهدد الدول الغربية وان زوال هذا الخطر استلزم إعادة نظر ومراجعة لصياغة إستراتيجية قومية أمريكية جديدة تتلاءم وحقيقة الوضع الدولي السائد بعد انتهاء الحرب الباردة والهدف واضح من ذلك هو استمرار الولايات المتحدة بوصفها قطب منفرد على قمة النظام الدولي وإلغاء أو تأخير ظهور أي قوة مناوئة لها, وجوهر الإستراتيجية الجديدة يقوم على قدرة الولايات المتحدة في استخدام القوة العسكرية خارجيا بكفاءة تامة فضلا عن قيادة إستراتيجية قادرة على إدارة العمليات العسكرية في كل أقاليم العالم, وأشر السلوك السياسي الأمريكي اتجاه البحث عن عدو جديد أو حتى اصطناعه إن لم يكن موجودا بهدف العودة بالدول الكبرى التي تحاول الإفلات منها إلى

الانضواء مرة أخرى تحت راية الولايات المتحدة, ومن اجل إسباغ طابعا واقعيا على هذا الدور سعت الولايات المتحدة إلى الاستمرار في ترويج الطروحات عن وجود أعداء جدد مثل الخطر الإسلامي ووجود دول متمردة وأخيرا مقاومة الإرهاب ومن يسانده من الدول بهدف الاستمرار في تحقيق سياسة الهيمنة العالمية تحت هذه الذريعة.

تنبع أهمية الاهتمام بالولايات المتحدة وإستراتيجياتها من دور هذه القوة وتأثيرها في السياسة والمجتمع الدوليين وفي سياسات العديد من دول العالم لذا لا غنى لأي تحليل يتناول شانا عالميا أو إقليميا أو محليا عن الاطلاع على هذه الإستراتيجيات ومعرفة منهجيتها في الفكر والتخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ ووجه الصعوبة في فهم إستراتيجيات وسياسات الولايات المتحدة هو في وجود أفكار متعددة لجهات وأفراد معنيين ومشاركين بشكل أو بآخر في صنع وتخطيط تلك الإستراتيجيات والسياسات[1].

وهذا ما يدفعنا إلى النظر في ثلاث مسائل:

المسالة الأولى: المجتمع الأمريكي ونظرته إلى السياسة الخارجية:

وهنا ما يحدد تفكير هذا المجتمع ثلاثة محددات[2]:

- الأول انه مجتمع مهاجرين بمعنى انه مجتمع يعيش حالة غموض الهوية بين هوية البلد الأم وبلد المهجر.
- والثاني انه مجتمع متنوع يعيش كذلك حالة قلق الهوية وفقدان القواسم المشتركة.
- والثالث الفلسفة الليبرالية المادية.

وهذه المحددات أوجدت حالة من السطحية في الهوية ولم يظهر قاسم مشترك يتجاوز المنحى المادي المركز على مفهوم الحرية المؤطرة بالقانون,وكان لهذه الانعكاسات تأثيرها في السياسة الخارجية إذ تقتصر علاقة المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية بما يترتب عليه من تأثير في وضعه المعيشي بوصفه فرد إذ لا توجد مطابقة أو شعور تام بان السياسة الأمريكية تعكس هوية وثقافة المواطن الأمريكي أو تعكس رؤيته لذاته, وما أسهم في تعميق هذه الصورة وضع الولايات المتحدة الجغرافي والسياسي الداخلي– الفدرالي. لذلك حلت المادية والتفوق التكنولوجي مكان الثقافة في عملية بناء الروابط الوطنية بين المواطن والهوية الأمريكية وهذا ما يفسر (نسبيا) اندفاع واعتماد المحافظين الجدد لاتجاهات ثلاثة لإعادة

بناء الهوية خلال العقدين الأخيرين بمعنى إعادة انتاج الرابط الذي يوحد الشعوب الأمريكية:

– الاتجاه الأول، إعادة إنتاج عدو جديد.

– الاتجاه الثاني، إعادة إحياء الدعوة الدينية الإنجيلية.

– الاتجاه الثالث، إعادة النظر بقوانين الهجرة، وتحديدا للمجموعات غير الغربية.

المسالة الثانية: مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية

من المنظورين القانوني والسياسي يقع الرئيس الأمريكي في قمة هرم اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في الولايات المتحدة إلا انه من الناحية العملية يصعب تصور قيام شخص واحد في دولة مثل الولايات المتحدة بالإدارة حيث الإمكانات الواسعة والانتشار للمصالح والوجود العسكري عالميا،... وهذا ما يدفعنا إلى القول إن الرئيس يمسك بآلية اتخاذ القرار من طرف خيط دقيق لا يشكل هو بذاته إلا الجزء الظاهر من إدارة ضخمة تتمثل في وجود آلاف المستشارين وعشرات المؤسسات والوزارات الفدرالية.

وبنيويا تتوزع أعباء السياسة الخارجية للولايات المتحدة بشكل رئيس على أربعة مواقع رسمية[3]:

أ– الرئيس (رئيس الإدارة الأمريكية) وهو عقدة أو مركز اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

ب– وزارة الخارجية وهي مؤسسة العلاقات والجناح التنفيذي.

ج– مجلس الأمن القومي وهو مركز التخطيط الإستراتيجي والمشرف على المؤسسات الأمنية والاستخبارية.

د– وزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الانتشار العسكري عالميا.

أما الجانب غير الرسمي فانه يأخذ دورا فاعلا في صنع السياسة الخارجية ويمثّل في جانب منه مجموعات المصالح ومراكز الأبحاث التي تمارس دورها كاتجاهات للتفكير تعرض على الرأي العام والمؤسسات المعنية بالقرار الأمريكي وما يزيد من تأثيرها الجهات الممولة لهذه المراكز (وهي في الغالب قوى لها مصالح في كيفية إدارة البلاد) علاوة على كون هذه المراكز تستقطب كفاءات سياسية وعسكرية واقتصادية وأكاديمية لها ثقلها في الحياة الأمريكية.

وتخضع التأثيرات التي تمارسها هذه المؤسسات في السياسة الأمريكية لمعادلات توازن قوى وفقا لمعايير عدة منها:

– العلاقة بين الرئيس ومسؤولي تلك المؤسسات.

– العلاقة بين المسؤولين الحكوميين ومجموعات المصالح والقوى الضاغطة المؤثرة،...

المسالة الثالثة: إستراتيجيات الولايات المتحدة العالمية منها والإقليمية:

إن للولايات المتحدة مصالح منتشرة عالميا علاوة على انتشار عسكري وسياسي الغرض منه حماية تلك المصالح وبما يضمن استمرار تفوق وريادة الولايات المتحدة عالميا,ولما كانت هناك مصالح لقوى دولية أخرى كلا في إقليمها في اقل تقدير مثل قوى الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين, فان هذه القوى وإزاء تراكم عناصر القوة الذي تملكه بات ينذر بتصادم مع المصالح ومن ثم الإستراتيجيات العالمية الأمريكية. والقصد من ذلك إعادة تشكيل النظام الدولي على نحو يؤمن مصالح كل طرف من أطراف هذه المعادلة هذا الأمر دفع قوى أمريكية نافذة إلى التفكير في كيفية ضمان استمرار ريادة الولايات المتحدة عالميا.

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على أساس أن الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تؤثر سلبيا في حرية دول المنطقة في الحركة السياسية الدولية وأن هذا الأمر قد ضاعف في تقييد وعدم تأهيل الموارد الإقليمية لصالح تلبية متطلبات الغايات والقضايا الإقليمية.

منهجية البحث: بغية الوصول إلى رؤية واضحة لطبيعة العلاقة بين المتغيرات التي يعنى البحث بها، وهي الإستراتيجيات الأمريكية في الشرق الأوسط, والقضايا موضع الاهتمام في علاقات أطراف التفاعلات الإقليمية والدولية في الإقليم،.. استخدم البحث المنهج التاريخي ليس لرصد الجوانب التاريخية فحسب بل لتحليلها أيضاً وركزت الدراسة فضلاً عن ذلك على المنهج التحليلي الوصفي المبني على كيف؟ ولماذا؟ في معظم جوانب الدراسة من اجل فهم اعمق للأحداث والمواقف. كما ان الدراسة اعتمدت المنهج الاستدلالي– الاستقرائي. وهو منهج، كما هو معروف تطبيقي قائم على التحليل ينطلق من الأجزاء وصولا إلى فهم الكليات وتفسيرها, وبهذا سيكون البحث ملزما باعتماد التحليل كأداة.

وفي ضوء هذه المنهجية، والفرضية تساق تساؤلات عدة لعل أهمها:

- ما هي الأطر العامة للسياسة الأمريكية؟
- ما هي السياسات التي تعاملت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة؟
- ما هي اهداف الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؟
- ما الإرهاب؟ وما هو الجدل القائم حوله؟
- ما هي الأهداف المرجوة من نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط بوصفها إستراتيجية تبنتها السياسة الخارجية الأمريكية؟
- هل تعد الفوضى الخلاقة إحدى السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لإكمال سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط؟
- ما المدى الذي ذهبت إليه الولايات المتحدة الأمريكية في حروبها الاستباقية؟
- لماذا عدت الولايات المتحدة الأمريكية انتشار أسلحة الدمار الشامل بيد دول غير صديقة عاملا مهددا لمصالحها وسياساتها؟

هيكلية البحث: بناء على ما تقدم سلفا فقد قسم البحث الى مقدمة وخاتمة وخمسة محاور:

تناول المحور الأول الأطر العامة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو الشرق الأوسط وتناول المحور الثاني موضوع الحرب على الإرهاب بينما تطرق المحور الثالث الى مسالة نشر الديمقراطية والفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط أما المحور الرابع فقد تطرق الى موضوع الحرب الاستباقية وأخيرا تناول المحور الخامس موضوع نزع أسلحة الدمار الشامل.

المحور الأول: الأطر العامة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو الشرق الأوسط

تبرز الولايات المتحدة كونها قوة لها تأثيرها في حاضر ومستقبل أي تشكيل أو تنظيم أو دولة في إجمالي منطقة الشرق الأوسط وبضمنها المنطقة العربية[4]. ويلاحظ أن الولايات المتحدة قد تعاملت مع المنطقة (قضايا/ دول) بسياسات ذات اتجاهين[5]:

الاتجاه الأول: امتلاك مفاتيح المنطقة: بمعنى وضع المتغيرات المؤثرة كافة في حالات استقرار المنطقة أو عدمه في قبضتها وسيطرتها بحيث يتيح لها ذلك مجالا واسعا للحركة في الأوقات المناسبة سواء نحو زيادة التعاملات الايجابية فيها أو نحو إثارة المنطقة سلبا خدمة لمصالحها. ان السياسة الأمريكية، وعلى مدى خمسة عقود تقريبا نجحت في المحافظة على وضع النظام الإقليمي (نسبيا) بأبعاده السياسية المختلفة العسكرية والاقتصادية[6]. ليس ذلك

حسب بل وتمكنت من تقويض احتمالات التعاون الإقليمي كما دعمت الوضع الإستراتيجي لإسرائيل بتأييدها لسياستها على حساب الحقوق الإقليمية وأخيرا عملت بشتى الوسائل للحصول على اعتراف إقليمي بإسرائيل.

الاتجاه الثاني، إيصال رسالة إلى الدول الأخرى فحواها أن القطبية لاتزال أحادية: وان القوى الأخرى لا تمتلك أوراقا كافية للتعامل مع قضايا ومناطق العالم الحساسة أي المنطقة العربية ومنطقة الخليج بالذات وقضاياها وليس لديها الإرادة على فعل ذلك... وفي هذا الأمر تعبير على كون السيطرة على المنطقة يمهد السبل للأطراف الفاعلة في السياسة الدولية لتحقيق مراتب متقدمة في القطبية الدولية نظرا للمكاسب العديدة التي تستحوذ عليها القوة المهيمنة من المنطقة موقعا وأسواقا ومواردا[7]، وتاريخيا لم تستطع دول المنطقة أداء أدوارا دولية فاعلة إنما كانوا طرفا تابعا تؤدي أدوارا ذيلية في الإستراتيجيات الدولية إذ أثرت بريطانيا في علاقاتها البينية والدولية فقد تملّكت المواقع المركزية في هذه العلاقات ناهيك عن كونها الطرف الحاسم في تقرير أمر القضايا الإقليمية المصيرية ولم يكن لدول المنطقة رأي في صياغة تلك العلاقات أو في تحديد مسارات قضاياها أو حتى في رسم صورة مستقبلهم. ومنذ حقبة ليست بالقصيرة يوجد تقبل واسع واعتراف دولي ضمنا أو صراحة بقبول دور مشابه لكن هذه المرة التقبل كان من الولايات المتحدة ازاء اغلب قضايا المنطقة وأصبح من الصعوبة على دول المنطقة تجاوزه أو عدم تصور وجوده ورغم ذلك فان استمرار تمتعها أي الولايات المتحدة بالمزيات التي تدرها المنطقة اقترن بقدرتها على تحمل كلف تنفيذ دورها الريادي ودون ذلك سيؤدي الحال مستقبلا إلى تغييب تدريجي له قد يصل إلى مستوى واحتمال تجاوزه واقتضى منها ذلك إعطاء الاهتمام لاعتبارين هما[8]:

أ- **إن تبقى راعية للعمليات السياسية الجارية في المنطقة ككل**: وان تضمن عدم خروج التفاعلات السياسية عن نطاق سيطرتها وإلا فان الاتجاهات والقوى الدافعة نحو أحداث تغيير في أنظمة الحكم أو نحو ضرورة تحقيق التعاون الإقليمي أو حتى التعاون العربي- العربي وتقليص أن لم يكن نبذ الاعتماد على القوى الأجنبية وإنها قد تستقر وتحتل مواقع متقدمة في وضع وتنفيذ السياسات الإقليمية على نحو يؤثر سلبا في مصالح

الولايات المتحدة فيها وهنا استطاعت الأخيرة عرقلة بلورة تلك الاتجاهات مستثمرة فرصة وجود خلافات إقليمية واسعة وغياب الإرادة الإقليمية الرسمية لتجاوزها.

ب- عدم السماح باتساع ادوار القوى الدولية الأخرى تجاه قضايا المنطقة خارج دائرة ما مسموح به أمريكيا: ومن ثم بقاء التأثير الأمريكي فيها في أقصى مدى... وإزاء ذلك أخذت الولايات المتحدة تقدم رؤيتها للمنطقة في المرحلة الراهنة والقادمة ولكيفية التعامل مع القوى المنافسة لها وصارت تجد أن أفضل وسيلة في ذلك هو باعتماد أساليب تقوم على تعزيز مركزيتها في التفاعلات الدولية للمنطقة... وبذلك تضمن وجود سياسات دولية في إطار ما تسمح به في الأقل واستطاعت بفعل ذلك جعل العلاقة بين أضلاع المثلث (المنطقة العربية- الولايات المتحدة- القوى الدولية الكبرى المنافسة الأخرى) تترشح من خلال ما تقبل وما تعترف هي أي الولايات المتحدة به طالما إن علاقات القوى في النظام العالمي الراهن لا تغري الأطراف الدولية الأخرى في هذا المثلث على ممارسة ادوار مستقلة عن الأدوار الأمريكية كما نجد إن القوى الأخرى لم تشكل لها بعد مصالح واضحة تدافع عنها في المنطقة العربية.

وفي إطار هذا التفاعل لم يكن مستغربا عدم قدرة دول المنطقة، وتحديدا العربية منها على النهوض بأدائها ودورها الدولي إلى مستوى يتناغم والأهمية التي تعطيها لها القوى الأخرى أو حتى نحو تلك الأحداث الدولية التي لها فيها مصالح حيوية والتي تفرض عليها مشاركة أكثر سعة فيها من تلك المشاركة المتحققة مثل السياسات النفطية... طالما إن إمكانات إعادة تأهيل الموارد ذاتيا غير متوافرة في المرحلة الراهنة وان الإرادة الإقليمية[9] لا تزال غير مستقرة على خيار استثمار التنافس والصراع الدوليين فيما بين القوى الكبرى أو في الأقل عند مستوى خيار تحييد آثارها في المنطقة.

المحور الثاني: الحرب على الإرهاب

كلمة الإرهاب بحد ذاتها هي كلمة مثيرة للجدل فللكلمة معاني عدة يعتمد على الانتماء الثقافي والديني للشخص وللكلمة معاني مقبولة في العقيدة الإسلامية وتشير إلى تخويف أعداء الله استنادا إلى النص القرآني (القرآن الكريم، سورة الانفال، آية 60) ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا

اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَـاطِ الْخَيْـلِ تُرْهِبُـونَ بِـهِ عَـدْوَّ اللّـهِ وَعَـدُوَّكُمْ وَآخَـرِينَ مِـن دُونِهِـمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللّـهِ يُـوَفَّ إِلَـيْكُمْ وَأَنـتُمْ لاَ تُظْلَمُـونَ ﴾. ولكن معنى الكلمة الذي تستعمله المؤسسات والوكالات الغربية هو **أي عمل يستخدم العنـف والقوة ضد المدنيين ويهدف إلى إضعاف الروح المعنوية عـن طريـق إرهـاب المـدنيين بشـتّى الوسائل.** وتسبب الاختلاف الحضاري والثقافي بـين الـدول إلى وجـود مشـاكل في التعريـف, ويعتقد البعض أن هناك خلطا في معنى كلمة الإرهاب، وهذا يرجع إلى ترجمة لغوية ليسـت غير دقيقة فحسب بل غير صحيحة مطلقا حسب تعبيرهم لكلمـة Terror الانجليزيـة ذات الأصل اللاتيني[10] المعبّر عنه اليوم بالإرهاب هو ما استُخدِم للتعـبير عنـه في اللغـة العربيـة كلمة " الحرابة "أخذا مما ورد في القران الكريم (القـران الكـريم، سـورة المائـدة، الآيـة 33) ﴿إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِـي الأَرْضِ فَسَـادًا أَن يُقَتَّلُـواْ أو يُصَـلَّبُواْ أو تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أو يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِـي الـدُّنْيَا وَلَهُـمْ فِـي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾, وفي مرحلة لاحقة توسّع فقهاء الإسلام في توسيع دلالات هذا التعبير لينطبق على مخالفة أولي الأمر واستغل الخلفاء الأمويون والعباسيون هذا المفهوم ومن بعـدهم السلاطين والأمراء ليشمل من يخالفهم الرأي في الحكم أو مـا يعـرف بالمعارضـين السياسـيين على تعبير اليوم[11] لذلك يعتقد البعض أنه من الضروري البحث عن مصطلح أكثر دقة يعبر عن الترويع وفق الفهم الإسلامي, وعليه فقد كثرت وتنوعت التعريفات لهذا المفهوم مما أدى إلى إحداث أرباك في معنى هذا المصطلح لهذا فقد ظهرت تعريفات أساسية لمصـادر عـدة مـع الاعتراف إن الأمم المتحدة لـيس لهـا تعريـف للإرهـاب (terrorism), وفيمـا يـأتي بعـض التعاريف لكلمة الإرهـاب: **الإرهـاب عبـارة عـن عمـل عـدواني متعمـد يقـوم بـه أفـراد أو مجاميع ويكون موجها ضد دولة أو أكثر لغرض ممارسة الضغط على الحكومات بأن تغـير سياساتها الدولية والداخلية والاقتصادية**[12]. أما الولايات المتحدة فإنهـا لم تعتمـد تعريفـا رسميا للإرهاب رغم وجود كتاب ومحللين لهم وجهـة نظر بهذا المصطلح ومثال ذلك التعريف الذي يرى في الإرهاب: **أي عمليـة عنـف تشـكل خطـرا علـى حيـاة الإنسـان والـتي تنـافي القوانين الجنائية للولايات المتحدة أو أية ولاية من الولايات الأمريكية وحدثت إما داخل**

حدود الولايات المتحدة أو خارجها مستهدفة لمصالح أمريكية ويكون غرض العملية إحداث رعب للمدنيين والتأثير في الحكومة لتغيير سياستها[13].

تعد الحرب على الإرهاب أو اعتماد مسوغ الإرهاب في تنفيذ أجزاء من الإستراتيجية الأمريكية ظاهرة سابقة على أحداث 11 أيلول 2001 إلا ان هذه الأحداث جعلت التوظيف الأمريكي شانا لافتا للنظر[14] على نحو قد يدفع الكثيرين إلى التساؤل وتلمس إجابات: هل الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية هدف أم انه وسيلة؟

في تفسير أحداث 11 أيلول 2001 والتي أصابت أهداف عدة داخل الأرض الأمريكية: مبنيي منظمة التجارة العالمية وأجزاء محدودة من مبنى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ظهر اتجاهان: الأول منهما يرى ان تلك الأحداث هي أفعال إرهابية لجماعات تعتمد العنف ضد الولايات المتحدة وهذا هو رأي المؤسسة الرسمية الأمريكية ورأي عدد من الكتاب والمحللين[15]، والاتجاه الثاني يرى فيها أفعال مختلقة جرى تسهيل قيام جماعات تعتمد العنف لها داخل أراضي الولايات المتحدة من مؤسسات أمريكية رسمية بقصد تسويغ قيام الأخيرة بأعمال تغيير واسعة في النظام الدولي، وبعيدا[16] عن الاتجاه الأول الذي انتهى إلى الدفع بالخيارات العسكرية ولنحلل بوقفة بسيطة الاتجاه الثاني لقد حمل المحافظون الجدد رؤية نقدية لحقبتي إدارة الرئيس بوش الأب 1988-1992، وإدارة كلنتون 1992-2000 وذلك في سياق رؤية تلك المدرسة لعالم ما بعد الحرب الباردة وكيفية رسم إستراتيجية أمريكية فاعلة في هذه المرحلة إذ رأى هؤلاء إن المرحلة بين 1991-2000 كانت مرحلة فقدت الولايات المتحدة فيها رؤيتها وموقعها وذلك نتيجة عدم إدراك الفرص والمخاطر الحقيقية والمتوقعة التي افرزها تفكك الاتحاد السوفيتي السابق فمشكلة بوش الأب تتضح في عدم امتلاكه لفهم واضح للدور الذي ينبغي للولايات المتحدة أن تؤديه في تشكيل العالم أما الرئيس كلنتون فلم يتقدم برؤية واضحة لدور الولايات المتحدة في العالم لهذا تقدم المحافظون بتقديم رؤية خاصة تجاه الموقع الذي يمكن أو اتجاه الموقع الذي ينبغي على الولايات المتحدة أن تتموضع فيه بوصفها قوة عظمى وحيدة مستفيدة من غياب النظير المنافس، وذهب كراوثمر (Krauthammer) إلى أن وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه هو: " تحول جديد غريب تماما إلى حد أننا لم نملك أية فكرة عن كيفية التعامل معه"[17].

وتكاد تنتهي اغلب الدراسات وبحكم علاقات وإمكانات القوة الى ان الولايات المتحدة ستبقى خلال العقدين القادمين متسيدة في النظام الدولي مع غياب لمتحد رئيس على غرار الاتحاد السوفيتي السابق يمكنه ان يواجهها وعلى هذا الأساس تطلع المحافظون الجدد إلى بداية القرن الحادي والعشرين كمرحلة حاسمة لجهة استمرار وتثبيت سيطرة الولايات المتحدة على العالم وبدأت دوائر التفكير لديهم تعمل للتنظير لإستراتيجيات الاستمرار والتثبيت لمكانة الولايات المتحدة عالميا وكان أمام هذه الدوائر مخاطر سياسية تتعلق بصميم إعادة انتشار مكونات القوة عالميا سواء موارد ذاتية أو تحالفات بين القوى المنافسة لهذا بدأت هذه الدوائر تبحث عن الإستراتيجيات والقوى والمناطق التي يمكن أن تؤثر في مكانة الولايات المتحدة والبحث في كيفية إلغائها أو ضربها أو تقليل نتائجها السلبية[18], وتقدم المحافظون الجدد بمشروع لـ (القرن الأمريكي الجديد) ومن بين ما قدموه مشروع (إعادة بناء الدفاع الأمريكي) على أساس أربعة متغيرات[19]:

– انه لا جمود في السياسة الدولية وحتى السلام الأمريكي العالمي لن يحافظ على بقائه.
– هناك صعود كبير للصين.
– سينتقل الثقل الإستراتيجي من أوروبا إلى آسيا الأمر الذي ينذر بحدوث تغيرات في التوازن العالمي.
– هدف الولايات المتحدة هو تفادي ظهور منافس جديد وبضمنها منع أي قوة معادية من السيطرة على أي منطقة يمكن لثرواتها ان تكون كافية لإطلاق قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة. كما إن عليها منع ظهور أي تحالف دولي معاد, وقد خصص المحافظون جزءا من اهتمامهم إلى ضرورة إعادة بناء الدفاع العسكري لأنه مصدر القوة والهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية إذ جرى انتقاد ما أصاب هذا القطاع من الجمود خلال المرحلة 1991– 2000 ففي ظل غياب الإطار الإستراتيجي كان التخطيط الدفاعي الأمريكي ضعيفا ومحكوما من المفاهيم البيروقراطية والمعايير المالية وبعيدا عن المصالح الإستراتيجية, وباتت الضرورة تحقيق مواءمة بين القوة العسكرية الأمريكية وكلا من المصالح المنتشرة وانتشار عناصر القوة دوليا وهذه الرؤية وفرت أساس لعلاقة وطيدة بين المحافظين الجدد ومؤسسات تصنيع السلاح في الولايات المتحدة التي أثرت سياسات

كلنتون فيها عبر خفض مستوى الإنفاق الدفاعي علاوة على خفض الاستثمار الدفاعي طوال مدة إدارته بمقدار 426 مليار دولار.وقد قدم كل من زلماي خليل زادة، وفرانك كارلوتشي، وروبرت هانتر في مستهل عام 2001 رسالة إلى الرئيس الأمريكي بوش الابن يدعونه إلى اتخاذ الإجراءات لمنع نهوض أي منافس عالمي معادي أو تحالف معاد للولايات المتحدة، وقد حدد المنافسين المحتملين بـ: الاتحاد الأوروبي، والصين وروسيا, ورأى المحافظون ضرورة استمرار الولايات المتحدة بضم أوروبا تحت جناحها ودعوا الرئيس الأمريكي إلى التعاطي مع طموحات روسيا, أما عن كيفية التعامل مع روسيا فقد ذهب زلماي خليل زادة (أصبح سفيرا للولايات المتحدة في العراق ثم ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة) إلى انه: "على الولايات المتحدة العمل على تحجيم الترسانة النووية الروسية والمساعدة على إحداث إصلاح داخل الجيش الروسي، وإنهاء أي دور روسي في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل وينبغي على الولايات المتحدة أن تبحث عن مجالات عالمية للتعاون مع روسيا"[20]. أما الصين فيبدو إن المحافظين الجدد لم يحددوا بعد إستراتيجية ملائمة للتعامل معها وإنما كل ما ساقوه هو مقاربة إستراتيجية على مرحلتين الأولى تجس نبض الصين والمرحلة الثانية تتحدد فيها الإستراتيجية الملائمة لمواجهة نموها المتفاقم[21]، بل أن المحافظين الجدد ساقوا رؤية للتحديات التي تواجه نظاما امنيا أحادي القطب يدور حول غاية الحفاظ على عصر السلام الأمريكي متمثلة بـ:

- حماية وتوسيع نطاق القيم الديمقراطية.
- ردع نشوء قوة عظمى جديدة منافسة.
- حماية الدول الحليفة.
- ضمان التفوق العسكري الأمريكي.

ولضمان ذلك يتطلب الحال وجود مسوغ ومنطق وحافز نحو البدء بتطبيق الرؤية التي وضعها فريق المحافظين الجدد للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وكانت أحداث 11 أيلول 2001 منعطف أيقظ الذهن الأمريكي بشكل عام لمراجعة السياسة الخارجية ككل، ومثلت فرصة للمحافظين الجدد لسوق أفكارهم التي حملوها (كتيار أيديولوجي) لدور

الولايات المتحدة على الساحة العالمية اعتمادا على القوة العسكرية بمعنى كيفية بسط الولايات المتحدة سلطتها بوصفها قطب منفرد.

إن قرار الحرب الذي اتخذته ونفذته الولايات المتحدة ضد أفغانستان عام 2001 وضد العراق عام 2003 لا يمكن التعامل معه بمعزل عن فهم واضح ودقيق لحيثيات التفكير الإستراتيجي الأمريكي في ظرف غياب منافس عالمي في العقد الماضي فالتيار الانعزالي الذي قويت شوكته مستهل ذلك العقد وابرز تنظيراته التخلي عن المسؤوليات (الأخلاقية) التي تدعي الولايات المتحدة أنها مكلفة بها في علاقاتها مع الدول الأخرى وتدفعها إلى أداء ادوار عالمية وإلى خفض في الإنفاق العسكري لصالح التركيز على رفاهية المواطن الأمريكي نقول ان هذا التيار شهد تراجعا مع نهاية تسعينيات القرن الماضي وانحسر بعده، وتصاعد دور المؤسسة العسكرية والمجمع الصناعي العسكري وبالتالي تصاعدت مكانة التيار الداعي إلى اعتماد التدخل في حماية المصالح الأمريكية والحضور الدائم في التفاعلات الدولية[22], وتذهب مادلين اولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأسبق إلى القول: "انه من غير المنطقي تصور عدم قيام الولايات المتحدة بالرد على أحداث 11 أيلول أو أن يطلب الرئيس الأمريكي (السابق) جورج بوش الابن من الشعب الأمريكي مسامحة مرتكبي تلك الأحداث"[23].

إن أحداث 11 أيلول أعطت للولايات المتحدة الأمريكية قدرة إستراتيجية مضافة على اتخاذ سلوك سياسي خارجي جديد يهدف إلى الحفاظ على بقائها القطب المهيمن الوحيد على العالم تحت ذريعة معالجة الإرهاب. لقد بات وجود خطر مشترك متجسد بالإرهاب يمثل عاملا ضروريا كون التعامل معه يكون هو هدف الإستراتيجية ويمنح الإستراتيجية الأمريكية قدرا من التأييد الداخلي ويعطيها شيئا من الشرعية ويعمل على تحريرها من الضغوط والضوابط التي تختفي بحكم وجود الخطر الخارجي وتظهر في حال غيابه كما انه يعمل على تعزيز الصور والقوالب الذهنية الخاصة بأمة ما ونظرتها إلى الآخرين من خلال تحديد أوجه التمايز والاختلاف الذي يكون مبنيا على أساس أن أفكار ومبادئ الإرهابيين يمثل التناقض الشديد مع القيم والمثل التي تدين بها الولايات المتحدة مما يعطي مسألة التمسك بقيمها ومبادئها قوة مضافة على أساس أنها تمثل الجانب الصحيح أما الإرهابيين فيمثلون الجانب الخطأ وتبعا لهذه الوظائف التي يؤديها وجود النقيض (سواء أكان من يمثل

النقيض دولة أو الجماعات الإرهابية أو المتطرفين أو حركات المقاومة) نجد أن الفكر الإستراتيجي الأمريكي يتجه نحو توكيد ضرورة وجود هذا النقيض لاسيما أن الإستراتيجية القومية الأمريكية ذات نمط عالمي الأمر الذي يجعل من فكرة وجود العدو ذريعة أو مسوغ للقيام بسلسلة من التحركات السياسية التي تهدف في المقام الأول ممارسة دورا فاعلا في إدارة الشؤون العالمية من خلال وضع وتنفيذ إستراتيجيات وسيطة تصب في خدمة أهداف الإستراتيجية القومية الأمريكية وكل هذا يجري تحت ذريعة مقاومة العدو الخارجي, وبهذا عمدت الولايات المتحدة إلى توظيف الأخطار الكامنة مع تضخيم حجمها وتشويه لحقيقة أهدافها وبما يخرجها عن أطوارها الحقيقية من خلال اعتماد سياسة اختلاق الأزمات / العدو التي ليس من الضروري أن تهدد مصالح الولايات المتحدة ولكن مجرد وجودها كاف لأن تستثمره وفق صيغة تسوغ ما ستقدم عليه من سياسات إجرائية تصب في مجملها في تحقيق أهداف أمريكية وفي سبيل ذلك لن تتوانى عن توظيف المجتمع الدولي لتوكيد شمولية الخطر الذي يهدد الدول اجمعها ومثاله توظيف المنظمة الدولية ممثلة بالأمم المتحدة من اجل الحصول على غطاء تعده شرعيا وقانونيا يسمح بفرض السياسات المراد فرضها علاوة على حلف شمال الأطلسي[24], وكان أعداؤها الإرهابيون الذين حددتهم يتمثلون في دول (العراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية) فضلا عن الإرهاب المتبع من الأصولية الإسلامية (تنظيم القاعدة ونظام طالبان)[25] أو المنظمات الفلسطينية المتشددة (من وجهة نظرها) وعليه فقد جعلت الولايات المتحدة من كل طرف من هذه الأطراف على انه عدو سواء أكان دولة أو غير دولة وقد أكد كيسنجر هذا التصور السياسي الأمريكي للتهديدات التي تواجه السياسة الأمريكية بقوله "إن التحديات التي تواجهنا تتركز في ثلاث مناطق هي آسيا والخليج العربي والإقليم الاطلنطي"[26].

إن الغاية من وراء اعتماد هذه السياسة ينسحب على حزمة من الأهداف بعيدة المدى تتمثل[27]:

– سياسيا: الحفاظ على القيادة العالمية الأمريكية من خلال استغلال حاجة الحلفاء والأصدقاء للحماية الأمريكية ضد هذا الخطر المشترك المتمثل بالإرهاب والتي ضخمت من

حجمه طامحة من وراء ذلك فرض تغيير في السياسة الخارجية للدول الأعداء ولكن بدون ان يؤدي ذلك إلى زوال الهاجس الأمني الذي تريد الإدارة الأمريكية الإبقاء عليه كامنا.

- عسكريا: الحفاظ على ميزانية الدفاع دون تقليص هذا ان لم يكن رفعها مع زيادة حجم الصادرات التسليحية فضلا عن تأسيس نظم أمنية في مناطق حيوية من العالم يفرض وجود عسكري أمريكي فيها.
- اقتصاديا: الهيمنة العالمية على منابع النفط عن طريق الوجود العسكري فيها أو بالقرب منها فضلا عن استغلال العلاقات ذات الطبيعة الخاصة للنفاذ إلى الأسواق العالمية وبما يعمل على تفعيل الاقتصاد الأمريكي عبر الصادرات المختلفة.
- ثقافيا: فرض الأنموذج الأمريكي على انه الأنموذج الأفضل والأجدر مع التشديد على فكرة عدم صلاحية الأنموذج الحضاري والثقافي للأعداء والمنافسين والعمل على إلغائه لأنه أنموذج عجز عن البقاء أثناء مواجهته للتحدي.

عليه فقد أطلقت الولايات المتحدة ولأجل تحقيق أهدافها أعلاه حملتها التي عرفت بالحرب على الإرهاب وتسمى أيضاً الحرب العالمية على الإرهاب **وهي عبارة عن حملة عسكرية واقتصادية وإعلامية مثيرة للجدل تقودها الولايات المتحدة وبمشاركة بعض الدول المتحالفة معها**, وتهدف هذه الحملة حسب التصريحات الرسمية الأمريكية إلى القضاء على الإرهاب والدول التي تدعمه. بدأت هذه الحملة عقب أحداث 11 أيلول 2001 وأصبحت هذه الحملة محوراً مركزياً في سياسة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على الصعيدين الداخلي والعالمي وشكلت هذه الحرب انعطافة في التاريخ لكونها حرباً غير واضحة المعالم وتختلف عن الحروب التقليدية بكونها متعددة الأبعاد والأهداف.وقبيل وأثناء أحداث 11 أيلول 2001 حصلت سلسلة من الأحداث التي أدت تدريجياً إلى بلورة فكرة الحرب على الإرهاب ونشوء فكرة محور الشر الذي استعمله الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش لوصف دول العراق وإيران وكوريا الشمالية وأيضا نشوء إستراتيجية مثيرة للجدل وهي الهجوم الوقائي وفيما يأتي سلسلة من الأحداث عدت مسوغات لبداية إعلان الحرب على الإرهاب:

- في 26 شباط 1993 تم تفجير سيارة مفخخة في مرآب بناية مركز التجارة العالمية في نيويورك[28].
- في 7 آب 1998 تم تفجير سفارتي الولايات المتحدة في دار السلام عاصمة تنزانيا ونيروبي عاصمة كينيا وتم اتهام تنظيم القاعدة بتنفيذ الهجمتين وهذه الهجمة أدت إلى انتشار اسم أسامة بن لادن على النطاق العالمي وقام الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون بإصدار أوامره في 20 آب 1998 بقصف أهداف في السودان وأفغانستان بصواريخ توما هوك[29].
- في 12 تشرين الأول 2000 تم تنفيذ عملية على ناقلة عسكرية أمريكية بحرية (USS Cole) في ميناء عدن في اليمن وكانت الناقلة راسية في المياه اليمنية لغرض التزويد بالوقود[30].
- وفي 11 أيلول 2001 تعرض برجي مركز التجارة العالمية وإحدى بنايات وزارة الدفاع الأمريكية للهجوم ومهما كان الصائب من التفسيرين المذكورين آنفا لأحداث 11 أيلول فان تلك الأحداث قد انتهت إلى نتيجة مهمة واحدة هي ظهور المتغير العسكري لأنه متغير فاعل في إدارة المصالح الأمريكية. بمعنى ان النتيجة التي جرى الوصول إليها هي أن النظام الدولي أتاح فرصة للولايات المتحدة لإجراء تغيير على معدلات وسرعة التحولات التي كادت تصيبه فيما يتعلق بتدهور مكانة الولايات المتحدة مقارنة بنمو وضع القوى الأخرى الناهضة في النظام الدولي حيث زادت معدلات الضبط التي مارستها الولايات المتحدة ضد استقلالية القوى الأخرى وتحديدا الصغرى والمتوسطة وزادت معدلات إنفاق الولايات المتحدة العسكري وانفتحت اغلب الدول بمستويات متباينة على نظام المعلومات الأمني مع الولايات المتحدة واحتلت كلا من أفغانستان والعراق إذ[31]:

1- **اتخذت الولايات المتحدة قرار التوظيف العسكري في عملية إخضاع القوى المناوئة لها**[32]، والتي اتهمت بالقيام بأعمال إرهابية أو رعت أعمال إرهابية وعدّت عملية احتلال كل من أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003، القرارات الأهم في مسالة التوظيف العسكري اذ إنها نفذت الأجندة الأمريكية عبر الوسيلة العسكرية[33].

2- **وضغطت على القوى الدولية من اجل التعاون التام مع الولايات المتحدة في عملية محاربة الأشكال كافة التي عرفتها الولايات المتحدة بانتا إرهابية**[34]، وهذا الأمر تم باسلوبين: الأول منها دفع تلك الدول إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات وتكاد معظم دول الشرق الأوسط قدمت دعما وتبادلا للمعلومات مع المؤسسات الأمريكية. وثانيها هو سياسة بيع الأسلحة الأمريكية للحلفاء إذ تبنت الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 توجها يقوم على تقديم المزيد من الدعم العسكري لحلفائها فيما عرف بالحرب ضد الإرهاب وقد أخذ هذا الدعم أكثر من صورة شملت نقل بعض الأسلحة ذات التكنولوجيات المتقدمة والمساعدات المالية العسكرية فضلا عن التدريبات العسكرية المشتركة– وتشير البيانات الخاصة بعمليات نقل السلاح والدعم العسكري الخارجي منذ تلك الأحداث إلى تجاهل السياسة الأمريكية للاعتبارات التي سبق وان التزمت بها في عملية نقل الأسلحة وأهمها: حظر نقل السلاح أو تقديم المساعدات العسكرية على حساب الأمن والاستقرار بحيث لا تسهم عمليات نقل السلاح في إضعاف عمليات التحول الديمقراطي أو في تشجيع فرص الانقلابات العسكرية أو تصعيد سباقات التسلح أو تأجيج الصراعات القائمة وتعقيدها أو زيادة القدرات العسكرية لوحدات الأقاليم غير المستقرة أو تدهور أوضاع حقوق الإنسان إذ احتلت دول ذات السجل السلبي في مجال انتهاكات حقوق الإنسان والتي ظلت هدفا للانتقادات الأمريكية بسبب غياب الديمقراطية بل ودعم الإرهاب في بعض الحالات مواقع متقدمة بين قائمة الدول الأكثر استقبالا للأسلحة والمساعدات العسكرية الأمريكية خلال المدة بين 2001–2006.

3- **يقابلها رفع معدلات الإنفاق العسكري داخل الولايات المتحدة وإعادة نشر إستراتيجي لقواتها**. فإنفاقها العسكري وصل إلى معدلات عالية وبلغ نحو 445 مليار دولار عام 2005 وتمثل إعادة توزيع قواتها ما جرى من إعادة نشر لقواتها في منطقة الخليج العربي واحتلالها لكل من أفغانستان والعراق وهذا ما أثار مسالتين: الأولى متعلقة باعتماد إستراتيجيات جديدة في إدارة القوة العسكرية في العلاقات الدولية بمعنى اعتماد نظرة جديدة لكيفية توظيف القوة العسكرية والثانية متعلقة بالاتجاه نحو تطوير

منظومات أسلحة تمكن الولايات المتحدة من ضمان الريادة في النظام الدولي على مدى العقدين القادمين[35].

لقد وفرت أحداث 11 أيلول عام 2001 غطاءً للولايات المتحدة لإعادة دمج دول أخرى بنظام عالمي تسعى هي لإنشائه فتلك الأحداث أصابت أمن اكبر قوة في العالم كما أن الخطاب السياسي ينتهي إلى أن الإرهاب أحداث قد تصيب جميع البلدان ولا سبيل لتجاوزه إلا بعمل جماعي ويسرت الأحداث كذلك الحجة أمام الولايات المتحدة لاستخدام وسائلها كافة لتحقيق تلك الغايات فالقوة العسكرية صارت القوة المدافعة عن قيم النظام كما تصبح هي الجبهة المنوط بها التعامل مع الدول المعرفة بكونها حليفة مثل إسرائيل، والتعامل مع الأخرى المعرفة بأنها مارقة (كوريا الشمالية، وإيران؛ والعراق قبل نيسان 2003). إن موقع المنطقة بعامة وموقع العرب بخاصة وضعفهم علاوة على عدم وجود قوة قطب يوازن دور الولايات المتحدة هي من أهم المتغيرات التي يسرت فعل وسلوكيات القوة العظمى ضد مصالحهم في المنطقة العربية نفسها هذا في وقت تزايدت ضغوط الأوضاع الداخلية وصعود للقوى المتشددة وزيادة في قيمة الأدوار السياسية للقوى الإقليمية ومثلت أحداث 11 أيلول مناسبة مهمة للولايات المتحدة لإعادة تطويع الإقليم (قواه وقضاياه) أو تكييفه مع المستجدات الدولية بالرغم من علامات الاستفهام حول نجاعة الدور الإقليمي والعربي تحديدا وإيجابياته في مكافحة الإرهاب إذ لا يزال هناك لبس حول مفهومين هما الإرهاب والمقاومة يتقاطع فيهما الفهم العربي والأمريكي لكن يمكن تجلي أبعاد الموقف العربي وتفهمه في الانسياق شبه الكامل وراء السياسات الأمريكية في ضوء المتغيرات الآتية[36]:

- دعوة الولايات المتحدة الصريحة نحو إنشاء نظام عالمي جديد وممارستها الفعلية لأفعال القوة والقسر في ضبط السياسات الإقليمية ضمن إطار لا يتعارض مع المناهج الأمريكية.
- إن معظم الأسماء الواردة في قائمة الاتهام الأمريكية والقيام بهجمات 11 أيلول هم من العرب مما يجعل رفض تعاونهم مع الولايات المتحدة غير عملي.
- القضايا العربية الإقليمية لازالت عالقة مثلاً التسوية مع إسرائيل ورفضهم التعاون مع السياسات الأمريكية قد يدفع بالولايات المتحدة إلى الميل أكثر نحو جانب القوى الإقليمية ومراعاة مصالح تلك القوى في علاقاتها مع العرب.

– انسياق كل من روسيا والصين والاتحاد الأوربي وراء السياسات الأمريكية وتجرد العرب من أية وسيلة دولية يمكن جعلها سابقة قوية ربما تسند موقفهم.
– الأزمة السياسية في العلاقات العربية– العربية لا تتيح للعرب إمكانية الاحتماء بظهراني هذه العلاقات لتجاوز الضغوطات الأمريكية أو لتقليلها.

نخلص من كل ما تقدم آنفا أن الولايات المتحدة اعتمدت الإرهاب وسيلة لتحقيق غايات محددة في ضبط منطقة الشرق الأوسط وأن الحملة الأمريكية ضد الإرهاب اتصلت بدوافع سياسية أكثر من كونها اتصلت بدوافع أمنية ترمي لإلصاق تهمة الإرهاب بالدول الإسلامية فكما تزامنت الحملة الدولية ضد الإرهاب مع عمليتي ضرب برجي التجارة العالميين والبنتاغون في نيويورك وواشنطن.. تزامن اتهام الدول الإسلامية بعامة والعربية بخاصة بالإرهاب مع انهيار الاتحاد السوفيتي... وحاجة المعسكر الرأسمالي لإيجاد عدو بديل للعدو الشيوعي وبرغم ان الإعلام الأمريكي والغربي عامة لا ينسبون الإرهاب لجنسية معينة أو ملة معينة حين يمارس من جماعة تؤيدها الولايات المتحدة.. بيد ان هذا الأمر سرعان ما ينقلب من النقيض إلى النقيض لدى أول عملية ينفذها أي فرد ينتمي لإحدى الدول العربية أو الإسلامية حتى لو كانت عملية فردية لا علاقة لها بأي منظمة أم دولة... ولاحظنا أيضا انه كثيرا ما يتقاطع التفسير السياسي للإرهاب مع التفسير الأخلاقي فالعمليات التي تمارسها الولايات المتحدة أو إحدى حليفاته تعد في عرفهم إجراءات مشروعة لحماية المصالح الحيوية لهم في حين تتهم الولايات المتحدة عدد من دول العالم الإسلامي بالإرهاب وتتهم بعض التنظيمات التي تطالب بحقوقها بالتهمة نفسها.

المحور الثالث: نشر الديمقراطية والفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط

أولا: نشر الديمقراطية

لقد رأت الولايات المتحدة إن احد أسباب معاناة الشرق الأوسط إجمالا هو الافتقار أو غياب الديمقراطية وإذا كان هذا التحليل في جانب منه فيه صحة إلا انه في الجانب الأمريكي له معنى آخر فالسعي لتحقيق وتنفيذ غاية مرتبط بكلف ستتحملها الولايات المتحدة فلماذا؟ تعزى فكرة نشر الديمقراطية في السياسة الأمريكية الى تحقيق أهداف عدة: أهمها فرض الأنموذج السياسي الغربي بمعنى زرع فكرة قد تتوافق وقيم مجتمع ما أو قد

تخالفها فالولايات المتحدة ترى أن اعتماد سياسة نشر قيم الديمقراطية وفقا للفهم والممارسة الأمريكية يجعلها أكثر أمنا وقد كانت مرحلة انتهاء الحرب الباردة فرصة للولايات المتحدة لنشر قيمها أو استعمالها لإحداث تأثير في غيرها من النظم والمجتمعات كما إن كلا من إدارتي بوش الأب وبيل كلنتون كانت بحاجة لرسم صورة مثالية للسياسة الخارجية الأمريكية أو بالأحرى لتوفير مسالك للحصول وتامين دعم داخلي لمشاريعها سواء كان هذا الدعم من الداخل الأمريكي أو من داخل المجتمعات المستهدفة بالتأثير[37]، بمعنى آخر انه يوجد الآتي: أسس تاريخية– استهلاك داخلي– توظيف خارجي في عملية نشر الديمقراطية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآتي:

1- إن منطقة الشرق الأوسط تعاني وأوجه معاناتها الرئيسة غياب الأمل لدى مجتمعاتها في الازدهار الاقتصادي ووجود أزمة شرعية في نظمها السياسية وكلاهما سيفضيان عاجلا أم آجلا إلى احد السيناريوهات الآتية:

أ- ظهور وصعود قوى إسلامية متشددة تسوق البديل الإسلامي بوصفه حل لمشكلات المجتمع.

ب- ظهور فرص واسعة لاستعانة أنظمة المنطقة بقوى كبرى تطمح بأداء ادوار أو توسيع مصالحها فيها.

ج- قيام دول تعتنق الأنموذج العقائدي الديني أو قد تندفع المنطقة عامة نحو الفوضى.

وكلا من هذه المشاهد لها تداعياتها على مصالح الولايات المتحدة وأهمها فقدان السيطرة على تدفق النفط وعلى منابعه.

2- أسس تاريخية. وهذا الأمر يتعلق بالقيم الأمريكية نفسها التي تؤمن بالديمقراطية والحرية.

3- استهلاك داخلي. فدافع الضرائب الأمريكي بحاجة إلى معرفة أوجه صرف أو إنفاق موارد الحكومة ونشر قيم الديمقراطية من بين القضايا التي ينُظر إليها بايجابية داخل الولايات المتحدة[38]. لهذا بقيت الولايات المتحدة تدعم قوى مجتمعية ومنظمات حقوقية، وأحيانا نظم سياسية في إطار برنامج أم أكثر من الآتي: المعهد الجمهوري (IRI)، والمعهد الديمقراطي (NDI)، ووكالة التنمية الدولية (USAID).

4- التوظيف الخارجي. ويمكن ملاحظة ذلك من مداخل عدة:

- فمن جهة، إذا ما تركت دول في الشرق الأوسط تعاني سياسيا واقتصاديا، فإنها قد تنفجر على نحو لا يخدم مصالح الولايات المتحدة. كما إن أحداث تغيير سريع فيها، بما يضمنه ذلك من تحرير فجائي للطاقات المضغوطة سيدفعها للتشكل ضمن إطار أفكار وعقائد القوى المتشددة، اجتماعيا وسياسيا. وقد تندفع أما نحو حرب أهلية أم نحو معاداة مصالح الولايات المتحدة. لذلك من الأفضل ضمان طرائق انتقال سليم فيها نحو قيم الديمقراطية الأمريكية. وابرز هذه الطرائق هو ممارسة ضغوط من اجل: إصلاح نظم التعليم، والتشجيع على الحريات الأساسية، والدفع نحو الإصلاح الاقتصادي، علاوة على الدعوة لإصلاح نظم الحكم.
- ومن جهة أخرى، إن نشر الديمقراطية يتيح دمج القوى المتشددة في إطار اللعبة الديمقراطية، وضمن اطر وأسس علمانية، وبهذا تنتقل شحنة العداء من القوى المتشددة ونحو الولايات المتحدة إلى مجرد لعبة سياسية بين قوى لها برامج سياسية تختلف في درجات تقاطعها. بمعنى آخر ان الولايات المتحدة قد قبلت، تحت طائل قوة القوى الإسلامية في المجتمعات الشرق أوسطية، بمشاركة أي قوة لها برنامج عقائدي في العملية السياسية، طالما أظهرت التزاما وتقيدا بقوانين ومعايير العملية الديمقراطية. وفي هذا الإطار تضغط الولايات المتحدة من اجل إيصال القيم الديمقراطية دون المس بالمصالح الأمريكية الحساسة في المنطقة. وكذلك دون إن تندفع القوى ذات العقائد إلى التسلط على إجمالي العملية السياسية, والأكثر منه، إن الولايات المتحدة تأمل من هكذا خطوة الاستفادة من دعم القوى الإسلامية ذات الاتجاهات الفكرية في التفسير الأقل تشددا، والتي تتقبل الفكرة الديمقراطية، وتدعم الفصل بين الدين والدولة، وتفهم التدين بأنه متعلق بالحياة الخاصة للفرد،... فهؤلاء إن لم يكونوا غير معادين لمصالح الولايات المتحدة، فإنهم حلفاء محتملين لها ضد القوى المتشددة، طالما وجد التزام الولايات المتحدة بتوفير المناخ المناسب للمحافظة على اعتدالها, وإجمالا ظهر اعتراف أمريكي بان الشرق الأوسط، فيه تعقيدات واسعة قد تفشل المشروع الأمريكي الأمر الذي يدفع إلى ضرورة جعله على مراحل ورسم مسار تدريجي في

تنفيذه وكما تذهب مادلين اولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأسبق للمدة 1997–2001، : "يجب أن يكون هدف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تشجيع التطور الديمقراطي وليس الثورة"[39]. وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر بمشروعها (الشرق الأوسط الكبير) الذي أثارته عام 2004[40]. والذي دعت فيه إلى أحداث تغييرات جذرية في قضايا أربعة رئيسة: إصلاح نظم الحكم، وإصلاح الاقتصاد، وإصلاح نظم التعليم، وتمكين المرأة ومن بين تلك التناقضات:

أ– الصراعات التاريخية وعدم الثقة بين شعوب المنطقة غير المحسومة، والتي تعلو في أحيان عدة على مطالب الإصلاح والتنمية في تلك الدول.

– التضارب في الأولويات الذي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه بين الأولويات الأمنية والقيمية. فمواجهة القوى التي تستهدف المصالح الأمريكية من قبيل تنظيم القاعدة تتطلب الاعتماد على مساعدة النظم الاستبدادية بوصفها أكثر الحلفاء قدرة على دعم السياسة الأمريكية في حين أن الافتقار أو غياب الديمقراطية غالبا ما يدفع إلى إيجاد القاعدة الجماهيرية لدعم تلك القوى المتشددة.

إن الواقع وتحديدا المدى الذي تلجأ إليه الولايات المتحدة إلى اعتماد طرائق الضغط التدريجية ومدى اللجوء إلى القوة والتباين في الضغوط الذي باتت تمارسه على دول المنطقة أصاب السياسة الخارجية الأمريكية بأزمة يمكن تسميتها بأزمة المصداقية فهناك شك عميق بدوافع الولايات المتحدة في المنطقة وما يزيد منه العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

ثانيا، الفوضى الخلاقة

لقد واجهت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن معضلة السؤال الآتي: هل بقاء الوضع القائم في الشرق الأوسط هو مصدر الخطر على مصالحها؟

تعد الفوضى الخلاقة إحدى السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة في سعيها لإكمال السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وهي تتداخل مع الديمقراطية في بعض الحالات ويرى مايكل ليدين (Michael Leeden) وهو من كبار المحافظين الجدد، إن: "الفوضى

الخلاقة هي معّلم أساس في فكرنا نحن ندمر النظام القديم كل يوم ولطالما خشي أعداؤنا هذه الزوبعة المؤلفة من الطاقة الخلاقة التي تهدد تقاليدهم ينبغي علينا تدميرهم لنتقدم نحو مهمتنا التاريخية"[41]. وتتضمن الفوضى الخلاقة التي لجأت إليها الولايات المتحدة إلى استغلال عناصر داخل المجتمع المراد التأثير فيه تتطلع نحو التغيير ودعمها عبر تحريك الإعلام بمسارين دعم تلك العناصر والضغط على القوى التي تعارضها بمعنى أن الولايات المتحدة تعتمد على وجود عوامل داخلية مساعدة في داخل الدولة التي يراد التأثير فيها تلتقي هذه العوامل مع الولايات المتحدة في الأهداف بحيث تتدخل الأخيرة بادوار مساندة غير مباشرة والواضح أن هذا التدخل يهدف إلى إعادة رسم الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط بما يتناسب ومصالح الولايات المتحدة,وتعد سياسة الفوضى الخلاقة تحولا في سياسة الولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط فتاريخيا اعتمدت الولايات المتحدة مبدأ المحافظة على الاستقرار في هذه المنطقة إلى حين مجيء إدارة الرئيس بوش الابن الذي عد هذا الاستقرار بذاته عقبة أمام تحقيق كامل مصالح الولايات المتحدة إلا أن للفوضى الخلاقة نتيجتين:

- نتيجة قصيرة زمانيا، تخدم مصالح الولايات المتحدة في أحداث التغيير المطلوب في المنطقة.
- بعيدة زمانيا، إذ أنها ستسمح للعناصر المعادية للولايات المتحدة بالتحرك بحرية في دولها. والمثال الأبرز لتطبيق سياسة الفوضى الخلاقة هو لبنان إذ أن الولايات المتحدة سعت إلى التأثير في توازنات النظام السياسي الداخلية دون السعي لاستيعاب الإسلاميين فيه فلبنان بلد يتميز بعدة وجوه أو نقاط يمكن الانطلاق منها نحو تغيير المنطقة لما يحمله من تناقضات ولإمكانية اختراقه بسهولة ولدينا هنا المسائل الآتية:
- دوليا، في لبنان مصالح دولية، أهمها مصالح ألولايات المتحدة وفرنسا. وقد التقت المصلحتان خلال السنوات القليلة الماضية.
- هناك استثمار إيراني وسوري ضخم في لبنان سياسيا وعسكريا واقتصاديا لتحقيق نجاحات من الولايات المتحدة في هذا البلد من شأنه أن يعيد ترتيب بعض الأوراق الإقليمية ضد هاتين الدولتين وتحديدا إذا ما استقر وضع العراق الإستراتيجي إلى الضد من مصالح إيران.

– كما إن من مصلحة إسرائيل أحداث تغيير في لبنان.
– وأخيرا، لبنان من منظور العالم الغربي أيسر المجتمعات الشرق أوسطية (بعد إسرائيل) التي يمكنها أن تتقبل الفكرة الديمقراطية وتعمل بها وتساعد على نشرها مقارنة بحجم الاستثمارات والكلف المطلوبة لانجاز الإصلاح السياسي في باقي دول المنطقة.

المحور الرابع: الحرب الاستباقية

ذهب الإستراتيجي الأمريكي هنري كيسنجر في حديثه عن الحرب الاستباقية إلى القول: " أخذ معارضو الحرب الاستباقية عليها مخالفتها مبادئ النظام الدولي المكرسة في وثيقة الأمم المتحدة في 1945. وفي 2006 لم يثر تقرير إدارة بوش الإستراتيجي ردوداً معادية على ما حصل في 2002 فمصاب الإرهاب ألّم بعدد من البلدان، وميل الدبلوماسية الأمريكية إلى مشاورة الحكومات الأخرى تعزز. وتجمع الإستراتيجية الاستباقية بين نقيضين فعندما يكون هامش الفعل والاستباق كبيراً لا يدرك الخطرالمقبل. وعندما يدرك حجم الخطر يضيق هامش الفعل، ويضمحل. فلو حُمل تنبيه تشرتشل (يقصد رئيس وزراء المملكة المتحدة في أربعينيات القرن الماضي) من مخاطر النازية على محمل الجد لقضي على النازية بيسر. وبعد عقد على إنذار تشرتشل سدد عشرات الملايين ثمن ضعف التيقن من وقوع الكارثة، والجزم في خطورتها ولكن ما سبل تحديد الخطر والتهديد، وأي نوع من المؤسسات كفيل بمكافحته؟ فلو حددت كل دولة وحدها الحق في الحرب الاستباقية، لعمت الفوضى العالم فعلى الدول الملائمة بين عدد من المبادئ الجامعة والمتوافق عليها، والعمليات (الاستباقية). وهذا لن يمنع مبادرة دول سيدة على غرار الولايات المتحدة من الدفاع عن مصلحتها القومية أحادياً. ويترتب على هذه المصلحة القومية وضع مصلحة الدول الأخرى في الكفة نفسها أي عدها موازية لمصالحها. ويجب الإقرار بأن الإستراتيجية الأمريكية لا تندرج في ما اصطلح على تسميته ضربات استباقية. فالاستباق يفترض التصدي لعدو على وشك إلحاق الضرر بغريمه. ولا اعتراض على استعمال القوة في مثل هذه الظروف وغالباً ما تستهدف الضربات الاستباقية منظمات إرهابية فمن الصعب ثني هذه المنظمات عن نشاطها أو اقناعها بالعدول عن العنف فهي ليس في وفاضها ما تخسره، ولا تلجأ إلى الوسائل الدبلوماسية لأنها تسعى

إلى تـدمير عـدوها عـوض مفاوضـته والسـعي إلى حظـر انتشـار السـلاح النـووي واللجـوء إلى الدبلوماسية الوقائية ضرورة للولايات المتحدة، ولكن مصلحة أميركا هي على نقـيض مصـلحة القوة الصاعدة والساعية إلى امتلاك سلاح نووي في أسرع وقـت ممكـن، والحـق إن تحلـيلات التقرير الإستراتيجي محقة في استنتاجها أن التغيرات في ميزان قوى المجتمع الدولي تسـمح بانتهاج إستراتيجية استباقية على ما جرت العادة قبل الحرب العالمية ولكـن الفـرق شاسـع بين النظري والعملي فاقتصار التحليل على قياس مستويات الخطر غير كـاف وعليـه ينبغـي قياس مفهوم الحرب الاستباقية على الخطر ونتائج مواجهته عسكرياً وما يترتب عليهـا مـن مسؤوليات ومخاطر جديدة"[42].

أظهرت الولايات المتحدة قدرة عالية على اختراق النظام العربي، الذي لا يجـد أطرافـه من هامش للحركة إلا في ضوء الإذعان لمصالح وسياسات هذه القوة الكبرى (الولايات المتحدة) والعلاقة هنا أنه كلما زاد تـردي حـال العـرب كمـا زاد تـأثير المـتغير الأمريكـي في نظـامهم ويتعمق الارتباط بالنظام الدولي. ولعل أدق المراحل التي تقتضي الدراسـة مـثلاً هـي تجـاوب العرب عن دراية أم دونها مع مطالب السياسة

الأمريكية في مرحلة اندفعت فيهـا الولايـات المتحـدة لـيس إلى الاختيـار بـين العزلـة أو التدخل إنما الاختيار بين التدخل بشكل منفرد أو التدخل بشكل جماعي وفي سياقه لجـأت نحو اعتماد مذهب وقائي ضد معارضـيها أي اللجـوء إلى إزالـة حـالات المقاومـة للسياسـات الأمريكية في مراحل مبكرة[43].

تهدف الولايات المتحدة إلى تحقيق ريادتهـا وبمـا يضـمن اسـتمرار معـدلات ومسـتويات رفاهيتها وبقيت الولايات المتحدة على استعداد لاستخدام القوة وبشكل منفرد إذا لـزم الأمـر لتحقيق غاياتها ويدخل ضمن ذلك استباق ظهور التهديدات الصريحة بتسديد ضربات إليها كما ظهر خلال مستهل العقد الحالي والذي وصل إلى مستوى اللجـوء إلى الضـربات الوقائيـة بمعنى اللجوء للقوة ضد أي تهديد محتمل والذي ظهر بعد أحداث 11 أيلول 2001.

وقد لجأت الولايات المتحدة إلى الاستباق على أكثر من مستوى:

أ- نشر الديمقراطية والفوضى الخلاقة وذلك لتهيئة الظروف المعيقة لسيطرة القوى العقائديـة المتشددة والمعارضة لمصالح الولايات المتحدة على السلطة.

ب- إكمال سيطرتها على حقول النفط (استكشاف، وإنتاج، ونقل) وبما يضمن سيطرتها على أسواق النفط العالمية.

ج- تطوير قدراتها العسكرية عبر رفع معدلات الإنفاق الدفاعي واعتماد إستراتيجيات جديدة وإعادة نشر قواتها بما يضمن استمرار الفجوة مع القوى المنافسة وردع الخصوم والمنافسين.

د- كما إن الحرب الاستباقية تتيح للولايات المتحدة فرصة لتشكيل الخارطة السياسية لأي منطقة تريدها وأهمها منطقة الشرق الأوسط وكانت الحرب على ما يسمى بالإرهاب أداة لأحداث تغييرات إقليمية لصالح الولايات المتحدة ولقد ذهب هنري كيسنجر (وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق ومستشار مجلس الأمن القومي الأسبق كذلك) في مقال بعنوان (الحاجة لرد مدروس) في أعقاب أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة إلى أن: "ردنا على الهجوم ينبغي أن يتضمن فعلا انتقاميا يصل إلى مستوى ملاحقة الجماعة التي قامت به. إن هذا اعتداء على ارض الولايات المتحدة فهو تهديد للخطر الاجتماعي لحياتنا ووجودنا كمجتمع حر. لذا ينبغي التعاطي معه بطريقة مختلفة عبر هجوم على النظام أم البنية التي أنتجته"[44].

المحور الخامس: نزع أسلحة الدمار الشامل

يثار هنا التساؤل الآتي: لماذا عدت الولايات المتحدة ان انتشار أسلحة الدمار الشامل (NBC) بيد دول غير صديقة عاملا مهددا لمصالحها وسياساتها؟

يقصد بأسلحة الدمار الشامل من حيث الوصف الفني الآتي: أسلحة نووية وهيدروجينية، وأسلحة كيمياوية، وأسلحة بيولوجية، ووسائل الإيصال بقصد استخدام تلك الأسلحة لإحداث موت أو أذى جسماني لأعداد كبيرة من البشر ولإحداث دمار شامل في البنى التي توفر حياة بشرية مقبولة[45]. بمعنى أن العبرة ليس بالمادة الأولية الداخلة في تصنيع تلك الأسلحة وإنما بإرادة إنتاجها واستخدامها.

ولعل المسائل المقلقة للحد من الأسلحة وحظر الانتشار هي الآتي:

- كيفية ضمان التزام الدول باتفاقيات متعددة الأطراف { ومنها: معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسمية (BTWC)، ومعاهدة حظر الأسلحة الكيمياوية (CWC)، ومعاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية (CTBT)، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) } التي يراد بها توطيد قواعد وأحكام للسلوك لا يجيز الانتشار، وكيفية تقيد الدول الموقعة عليها بتلك الاتفاقيات.
- كيفية منع حصول منظمات وفاعلين من غير الدول على تكنولوجيا أسلحة دمار شامل بقصد إساءة استخدامها. هل حدث انتشار لتلك الأسلحة في الشرق الأوسط؟ ولماذا حدث؟ ولماذا تهتم الولايات المتحدة بهذه القضية؟ المعروف أن دول في الشرق الأوسط بدأت منذ مدة ليست بالقصيرة الاتجاه سرا أم علانية لتطوير برامج متعددة في مجال التزود بأسلحة للدمار الشامل ومنها العراق سابقا، وإيران، وسبقتهما إسرائيل, ولعل الدافع الرئيس في غايات التزود بهذه الأسلحة باختصار شديد هو غياب الثقة في ظرف صراع تاريخي وحضاري غير محسوم وتدخل دولي لصياغة علاقات قوى محددة في المنطقة,وتعد سياسة الولايات المتحدة في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بعامة والأسلحة النووية بخاصة في الشرق الأوسط ركيزة أساسية من إستراتيجيتها العالمية[46]، إلا أن أحداث 11 أيلول دفعت بهذه الإستراتيجية نحو مزيد من التشدد في منع الانتشار النووي سواء بالقوة العسكرية أو بالدبلوماسية الإكراهية أو بمزيج من الضغوط والحوافز[47]. وتبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل بوصفها جزء من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي[48]. وقد نجحت في بلورة إجماع حول المبدأ مع الدول الحليفة والصديقة لاسيما دول الاتحاد الأوروبي بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن إثارة قضية الانتشار في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مرجعه اعتبارات أمنية وسياسية ففي الشرق الأوسط:

- مصالح غربية وأمريكية مهمة.
- عدم استقرار يضرب المنطقة ككل وفيها من عوامل التوتر ما ينذر بقلب معادلات القوى القائمة.

– يوجد في المنطقة قوى لا تتوافق ومصالح الولايات المتحدة أو حلفائها وأن حصول دول غير صديقة أو غير حليفة في المنطقة على أسلحة دمار شامل ووسائل إيصالها في ظرف عدم وجود اتفاقيات لحفظ النظام والأمن في الإقليم ككل فانه سيجعل مصالح الولايات المتحدة (نحن لسنا معنيين هنا ببيان مشروعية تلك المصالح من عدمه) تحت رحمة تلك القوى.

– يلاحظ إن نشر الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ إنما جاء في احد أسبابه لمنع قوى في الشرق الأوسط من إساءة استخدام تلك الأسلحة ضد مصالح غربية وبالطبع كذلك لمنع روسيا والصين من تهديد تلك المصالح.

وعموما تركز السياسة الأمريكية على عدد من الآليات الدولية لتعزيز جهود منع الانتشار النووي وتتمثل في الآليات الآتية[49]:

1- **التعاون عن طريق الأمم المتحدة في مجال منع انتشار الأسلحة النووية**، إذ نجحت إدارة بوش في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 1540 في 28 نيسان 2004 الذي يلزم الدول الأعضاء بتنفيذ سياسات وطنية تمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل عن طريق معايير قانونية وإجرائية عدة، ويتعين عليها بموجب هذا القرار تقديم تقارير عن السياسات التي قامت بها في هذا المجال وهناك بالفعل نحو 116 دولة قامت بتقديم تقارير بشأن جهودها الوطنية في المجالات التي يشملها القرار المذكور سلفا ومن بينها أغلب دول الشرق الأوسط بما فيها مصر والسعودية وإيران وليبيا وسوريا.

2- **مبادرة الأمان النووي**،التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في آذار 2003 وتهدف إلى ضمان عدم تسرب المواد المصنعة للسلاح النووي من المنشآت النووية حتى لا تصل إلى منظمات إرهابية أم دول ساعية لامتلاك السلاح النووي ويتم تنفيذ هذه المبادرة من خلال القنوات الثنائية بين الولايات المتحدة والدول المؤيدة لتلك المبادرة بحيث تقوم الولايات المتحدة بمساعدة تلك الدول على تطوير نظمها الوطنية لمراقبة منشآتها النووية وتنظيم دورات تدريبية للعاملين في تلك المنشآت لمنع تهريب المواد النووية، وحصلت الولايات المتحدة بالفعل على موافقة 60 دولة للمشاركة في هذه المبادرة.

3- **الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل**، والتي تمت بمبادرة من الرئيس جورج بوش الابن، وتبنتها مجموعة القوى الصناعية الثماني الكبرى في حزيران 2002.

وتم الاتفاق بموجب هذه الشراكة على جمع 20 مليار دولار خلال مدة قدرها 10 سنوات، توفر بموجبها الولايات المتحدة نصف المبلغ المذكور، من أجل منع الدول والمنظمات الإرهابية من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

الاستنتاجات والخلاصة

قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وجدت الولايات المتحدة نفسها قوة عظمى وحيدة ومهيمنة على النظام الدولي، وبدأت العقد الماضي بحرب الخليج الثانية عام 1991، التي أثرت في وضع العراق والمنطقة الإقليميين. وأظهرت حالة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي معززة بما تملكه من عناصر قوة وخلال العقدين الأخيرين استخدمت الولايات المتحدة التدخل الانتقائي اعتمادا على مسوغات أيديولوجية–أخلاقية للتدخل، وحاجات إستراتيجية لحماية مصلحتها القومية ووجدت الولايات المتحدة نفسها أمام تحد لرسم إستراتيجية جديدة, ولقد ظل الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون مركزا على المتغيرات الاقتصادية (تدعيم التكامل والاندماج بين القوى الاقتصادية الكبرى) واعتمادها وسيلة لفرض الهيمنة[50]. أما الإدارة التي أعقبته فإنها حملت أجندة استخدام المتغيرات العسكرية لتعزيز مكانة الولايات المتحدة العالمية, ولما وقعت تلك الأحداث انطلقت الإدارة في استخدام مصطلح الإرهاب بوصفه وصمة تلحق من يناهض الهيمنة الأمريكية، وللتمييز بين الحلفاء والأعداء وقويت شوكة المحافظين الجدد، وتحولت المفاهيم الأمريكية حول البيئة الأمنية ومتطلبات التعامل معها فظهرت مفاهيم وإستراتيجيات تركز على القوة والضربات الاستباقية والعمل المنفرد وتقليلا من شان الدبلوماسية والاتفاقيات والمنظمات الدولية فتلك الأحداث أشرت وجود خلل في المنظومة الأمنية والدفاعية

الأمريكية وتغير نوعي في نوع العدو وعناصر قوته التي لا تنفع معه أساليب الحرب التقليدية فجاءت ملامح التحول في الآتي[51]:

- قوي تيار التفرد، وضعف تياري الانعزال والمشاركة الدولية في السياسة الأمريكية.
- ظهرت مفاهيم الحرب ضد الإرهاب، وضرورات أحداث تحول ديمقراطي في الدول التي اتهمت بأنها تولد أو تحتضن الجماعات الإرهابية، وسادت هذه المفاهيم في السياسة الأمريكية.
- أحداث فرز بين صنفين، أما عدو أو صديق للولايات المتحدة، وبدأت بتغيير بعض قواعد إدارة العلاقات الدولية (سيادة الدول) من خلال تغيير أنظمة الحكم في العراق وافغانستان, وجاءت وثائق إستراتيجيات الأمن القومي بأنها التزام الإدارة لنهج محدد في ضمان الأمن القومي الأمريكي ومنذ العام 2001 لتؤكد تلك التغييرات ولنوع التهديدات التي باتت الإدارة تعتقد بها, ولعل أول تلك الإستراتيجيات هو ما جاءت به إستراتيجية الأمن القومي في أيلول 2002 (والتي أطلق عليها البعض عقيدة بوش كناية بالتحول الذي أحدثه الرئيس الأمريكي في المصطلحات المتداولة والأفكار الرئيسة التي دخلت على السياسة الأمريكية)، وربطت بين القضاء على الإرهاب وإسقاط أنظمة الدول المارقة باستخدام القوة وأشاعت استخدام مصطلح الحروب الوقائية الذي لا يعمد إلى التركيز على الردع والاحتواء إنما يركز على استخدام القوة العسكرية ضد أي تهديد قائم أم محتمل على امن الولايات المتحدة القومي. يقابلها زيادة ميزانية الدفاع وتحديث في أنظمة التسلح المعتمدة من وزارة الدفاع كما إن مضاعفة متطلبات الأمن ذاتيا قابلها إقامة تحالف دولي واسع ضد الإرهاب, وقد مرت إستراتيجيات الأمن القومي بعدها بتطور احتلال العراق عام 2003 أعقبها ظهور تدريجي لملامح أخطاء الحروب الاستباقية. وهو ما جرى تلمسه في إستراتيجية الأمن القومي لعام 2006 التي أشارت صراحة إلى القلق الذي يراود الولايات المتحدة بشان صعود الصين وتنامي قوتها عالميا وأظهرت بدايات صريحة لمخاطر برامج إيران في التسلح غير التقليدي وأشرت نزوع اقل إلى الواجب الأخلاقي والمسؤولية التاريخية التي تعد مسوغات تلجأ إليها الولايات المتحدة لتسويغ تدخلها المنفرد ونحو قبول التعاون متعدد الأطراف في التعاطي مع الصراعات والقضايا الدولية ومثالها أزمة برنامج إيران النووي.

The new strategy in American foreign policy for Middle East region.

Dr. subhi Farooq subhi Tohala.
Chief of Law Department - Dijlah College.

Abstract

Shortly before the end of cold war and when Soviet Union disassembly. The United States was finding out itself the greatest force and they dominate on the international systems. United state was clarified the state of dominates consolidated with his greatest force. During the last of two decade the united state was used selective entry depend on justification-Audiology-morality to entry and protect his benefit. And to get of all strategy documents nation safe to confirm his admin commitment for open way to insurance his liability about American nation safe. And the strategy of American nation safe to be better and develop in 2003 with Iraq occupation after that appeared gradually features of Wars mistakes anticipation and that what happened to grope for American strategy performance.

المصادر والمراجع

(1) انظر: عامر هاشم عواد: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين, 2007, ص ص105-122.

(2) انظر: صموائيل ب. هنتنغتون: من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية, ترجمة حسام الدين خضور, (دمشق. دار الرأي للنشر. 2005). الفصل 3، والفصل 7، والفصل 8.

(3) انظر مثلا، عامر هاشم عواد: مرجع سابق. ص ص67-140.

(4) هادي قبيسي: السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين، المحافظية الجديدة والواقعية, (بيروت. الدار العربية للعلوم ناشرون. 2008), ص34.

(5) Glenn Kessler: Fix This Middle Eastern Mess. The Washington Quarterly (The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology). Autumn 2008. PP: 136-139.

(6) د.خضر عباس عطوان: الخليج العربي ومستقبل القطبية الدولية, مركز الدراسات القانونية والسياسية/ جامعة النهرين, شتاء 2005, ص ص8-11.

(7) د.بكر مصباح تنيرة: التطور الإستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي, في كتاب، د. غسان سلامة وآخرون: السياسة الأمريكية والعرب, ط3, (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 1991), ص97.

(8) Yoichi Kato: Return from 9/11 PTSD [post-traumatic stress disorder] to Global Leader وThe Washington Quarterly (The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology), Autumn 2008, PP:166-170.

(9) د.خضر عباس عطوان: الخليج العربي والقوى الكبرى، هل يمكن إيجاد حيز للفاعلية؟ بحث مقدم إلى مجلة قضايا سياسية (كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين-بغداد), أيلول 2008.

(10) خالد بن سلطان بن عبد العزيز ال سعود: امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني,(ابو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 1997), ص ص11-14.

(11) Mike Broers, The Terror,26-5-2005,http://www.bbc.co.uk

(12) David C. Rapoport, The Four Waves of Rebel Terror and September11, 2001. http://www.anthropoetics.ucla.edu

(13) Euro-Med leaders fail to agree on terrorism, http://www.isn.ethz.c

(14) Donald L.Horowitz: A.Harvest of Hosttility , Ethnic conflict and self Determination after the cold war. In, Daniel J.Kaufman and others: Understanding International Relations. Fourth edition. (NY, The McGraw-Hill Companies, INC. 1999). PP:590-598.

(15) د.فكرت نامق العاني: الولايات المتحدة والإرهاب، دراسة سياسية قانونية, مجلة قضايا سياسية (كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين), ربيع 2002 ص 12. وانظر كذلك، د. لمى مضر جري الإمارة: الإرهاب الدولي والإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001, بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة الحسين بن طلال والبتراء/ الاردن، مؤتمر الإرهاب في العصر الرقمي, 10–13 تموز 2008. www.ahu.edu.jo/tda/papers%5c96.doc

(16) مايكل شوير: الفوقية الامبريالية الأمريكية، لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب, ترجمة سمة محمد عبد ربة, (بيروت. الدار العربية للعلوم. 2005), ص ص205–250.

(17) نعوم تشومسكي: الصدمة، 11 أيلول, تعريب سعيد الجعفر, (القاهرة. دار الكتاب العربي. 2002) ص21, وكذلك انظر، تييري ميسان: الحادي عشر من أيلول 2001، الخديعة الرهيبة, ترجمة رندة بعث, (دمشق. الوليد للدراسات والنشر والتوزيع, 2002) ص25.

(18) Charles Krauthammer: "Democratic Realism". Rebuilding America's Defense. Project for the American Century. P:8. www.dtic.mil

(19) هادي قبيسي: مرجع سابق. ص ص25–26.

(20) محمد إبراهيم بسيوني: المؤامرة الكبرى، مخطط تقسيم الوطن العربي, (القاهرة, دار الكتاب العربي, 2004) ص18.

(21) هادي قبيسي: مرجع سابق. ص30.

(22) M. Taylor Fravel: China's Search for Military Power. The Washington Quarterly (The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology) Summer 2008. PP:129-136.

(23) بوب وودوارد: حرب بوش, عرض وتقييم حسين عبدالواحد, (القاهرة, مدبولي الصغير, 2003). ص ص20–22.

(24) مادلين اولبرايت: الجبروت والجبار، تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية, ترجمة عمر الايوبي, (بيروت, الدار العربية للعلوم– ناشرون, 2007), ص62.

(25) Partnership Action Plane against Terrorism. 21L 10L 20. http://www.nato.in

(26) عماد مؤيد جاسم: توظيف فكرة العدو في الإستراتيجية الأمريكية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم السياسية/جامعة صدام, 1999, ص ص 87–94.

(27) Henry Kissinger: The World That We Unknown It, News Week. 27 January 2001. p.23.

(28) عماد مؤيد جاسم, مرجع سابق,ص ص87–128.

(29) Martin Kramer, Islam and the west,1994, http://www.geocities.com

(30) Report of the Accountability Review Boards, Bombings of the US Embassies in Nairobi, Kenya and Dar es Salaam, Tanzania. August 7. 1998, http://www.state.gov, And, U.S Embassy Bombings, 1998, http://www.usinfo-state.gov

(31) Attack On USS Cole, US Navy , http://www.news.bbc.co.uk

(32) رغيد الصلح: الأحادية لا تزال تقطن البيت الأبيض, الحياة اللندنية, 27/ 12/ 2007.
http://www.daralhayat.com/opinion/12-2007/Item/story.html

(33) دان ايفرون ومايكل هيرش وإيفان توماس: سياسة وزير الدفاع الأميركي، إطار وثيقة الاستخبارات ومرجعها, الحياة اللندنية, 12/ 12/ 2007.
http://www.daralhayat.com/culture/media/12-2007/Item/story.html

(34) انطونيو باديني: سياسة الاحتواء في العراق أفضل من حروب بوش الوقائية, الحياة اللندنية, 7/ 2/ 2007.
http://www.daralhayat.com/opinion/02-2007/Item/story.html

(35) سياسة بيع السلاح الأمريكي بعد 11 سبتمبر, تقرير واشنطن, العدد 94، 3 فبراير 2007.
http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=577

(36) الحياة اللندنية, 28/ 2/ 2007.
http://www.daralhayat.com/culture/media/02-2007/Item/story.html

(37) د.خضر عباس عطوان: العرب وصراع القوى الكبرى، بين واقعية الاحادية واحتمالات التعددية القطبية, مجلة شئون خليجية (القاهرة), العدد 36/ 2004, ص ص21–23.

(38) منى يعقوبيان: الترويج للديمقراطية، في الشرق الأوسط.
SPECIAL REPORT. UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE. No 127, October 2004. www.usip.org

(39) Daniel Yankelovich: Foreign Policy after the Election. Foreign Affairs. Vol.71, No.4, Fall 1992. PP:61-63.

(40) مادلين اولبرايت: الجبروت والجبار، تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية. ترجمة عمر الايوبي, (بيروت, الدار العربية للعلوم–ناشرون, 2007), ص ص187–188.

(41) هادي قبيسي: مرجع سابق, ص58.

(42) هنري كيسنجر: الإستراتيجية الأمريكية والحرب الاستباقية, الحياة اللندنية, 19/ 4/ 2006.
http://www.daralhayat.com/culture/media/04-2006/Item/story.html

(43) Max Boot, The Savage War of peace, Small Wars and the Rise of American Power, Book review by Economist, (London), April, 27, 2002, p.82.

(44) هادي قبيسي: مرجع سابق, ص95.

(45) التسلح ونزع السلاح والامن الدولي, الكتاب السنوي 2005, (بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية واخرون, 2005), ص ص757–759. وفيه عرض كذلك عن القرار 1540 الصادر في نيسان 2004، عن مجلس الامن والخاص بانتشار تلك الأسلحة ووسائل ايصالها, وكذلك انظر، سعد حقي توفيق: انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة, مجلة العلوم السياسية (كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد), العدد 27م 2003.

(46) The National Security Strategy Of The United States Of America. March 2006. www.whitehouse.gov

(47) Josiane Gabel: The Role of U.S. Nuclear Weapons after September 11. The Washington Quarterly (The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology). WINTER 2004-05. PP: 185-187.

(48) جنان سليمان: الكونجرس يناقش منع الانتشار النووي, تقرير واشنطن, العدد 179، 11 أكتوبر 2008, ج1.

http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1087

(49) الشرق الأوسط في إستراتيجية إدارة جورج بوش, التقرير الإستراتيجي العربي 2006–2007, (القاهرة, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, مؤسسة الأهرام, 2007).
http://www.ahram.org.eg

(50) د.وائل محمد اسماعيل: الهيمنة الأمريكية، رؤية في الاحتمال السياسي, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, عدد 25 تموز 2008 ص ص104–134.

(51) فاطمة الزهراء عبدالفتاح: الخليج في الإستراتيجية الأمريكية, مجلة شؤون خليجية (القاهرة), العدد 52, شتاء 2008, ص ص48–50.